

حكومة عموم فلسطين الى هيئة شكلية ذات تمثيل في مجلس الجامعة العربية حتى مطلع الستينات، وحلول منظمة التحرير الفلسطينية محلها.

كانت الحصيلة العملية هي اقتسام الجزء الفلسطيني المتبقي من الحصة العربية في قرار التقسيم الرقم ١٨١ بين الدول العربية، وضياح الهوية الفلسطينية دولياً، بل وعربياً. وبقي الأمر كذلك حتى وقفت منظمة التحرير الفلسطينية على أقدامها من خلال فصائل المقاومة الفلسطينية.

ذكر وسيط الأمم المتحدة في العام ١٩٤٨ الكونت برنادوت، في مذكراته<sup>(٤)</sup> «الى القدس»، ان مستشاريه عرضوا له المشكلة، في بداية مهمته، بالشكل التالي: «العرب الفلسطينيون ليس لديهم، في الوقت الحاضر، أي ارادة خاصة؛ وليس لديهم، أيضاً، شعور قومي فلسطيني خاص. لذا، فإن المطالبة بدولة عربية منفصلة في فلسطين هي ضعيفة. ربما أغلب الفلسطينيين، في الظروف الحالية، يكتفون بالتوحد مع شرق الأردن». لقد كان رأي الدول العربية يتطابق، اذاً، مع رأي المستشارين! بذل الكونت برنادوت جهداً لان يقيم تسوية اقليمية بين العرب والاسرائيليين، على أساس قرار التقسيم الرقم ١٨١، وقشل<sup>(٥)</sup>؛ وبذل، أيضاً، جهداً آخر لاعادة المهجرين الفلسطينيين، وكان من رأيه، في تقرير قدّمه برنادوت الى الأمم المتحدة: «مع ذلك، لا نكران في ان أية تسوية، لا يمكن ان تكون عادلة وكاملة، إذا لم يعترف بحق اللاجئين العرب في الرجوع الى وطنهم الذي أقصوا عنه بالأحداث، وباستراتيجية الصراع المسلّح بين العرب واليهود في فلسطين... انها اهانة لمبادئ العدالة الأولية ان ينكر المرء على تلك الضحايا البريئة حق الرجوع، بينما المهاجرون اليهود يتدفقون على فلسطين، ويمثلون، حتماً، الخطر على الأقل بالحلول الدائم محل اللاجئين العرب، المتجدّرين في تلك الأرض منذ قرون»<sup>(٦)</sup>.

من المعروف ان جهوده في هذا المجال لم تقابل فقط بالبرود العربي، وبالرفض الاسرائيلي الحاد والقاطع، وإنما دفع حياته، أيضاً، ثمناً لذلك: لقد كان نشاطه مضاداً للمخططات الصهيونية، ولذا كان عليه ان يرحل عن الحياة<sup>(٧)</sup>.

نجد، هنا، في الحقيقة، ان العامل الجيو-بوليتيكي والعامل السوسيو-اقتصادي العربي الناتج عن الأول، هما اللذان أشعلا «حرب» العام ١٩٤٨ وحدداً أبعادها، واللذان بنيا «سلام» العام ١٩٤٩، المتمثل باتفاقيات الهدنة التي ابرمت في ذلك العام.

ربما من المفيد، في هذا المجال، المرور على الموقف السوفياتي. لقد كتبت الـ «برافدا» السوفياتية، في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٤٨: «المسؤولون عن الجامعة العربية المشهورة لا يخفون ان الحرب، التي شنتها الدول العربية، هدفها ازالة اسرائيل. ان الدول العربية تسعى، باستخدام القوات المسلحة، الى ان تمنع الشعب اليهودي في فلسطين من ان يمارس حقه في تقرير المصير الوطني، وفي بناء استقلاله في دولة. من المستحيل ان يصف المرء أعمال البلدان العربية إلا بانها عدوان غير مبرر، ويمس الحقوق المشروعة للشعب اليهودي، ممّا يجعل المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الأمم المتحدة تداوس بالأقدام».

وفي الثالث من أيار (مايو) ١٩٤٩، أدلى ممثل الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة، جاكوب مالك، بالتصريح التالي: «... كما هو معروف، تماماً، ان الحكومة الاسرائيلية هي مشغوفة بالسلام، وتطبّق، بشكل كامل، كل متطلبات الأمم المتحدة، وخصوصاً قرارات مجلس الأمن... جرت تصريحات هنا حول مشكلة اللاجئين العرب. لكن لماذا وجود هذه المشكلة يحلّ لدولة اسرائيل؟»<sup>(٨)</sup>.

ليس المقصود، هنا، التعريض لا بستالين<sup>(٩)</sup>، ولا بالمرحلة الستالينية، ولا بالاتحاد